الأمم المتحدة

A/61/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٢**

الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

تقرير مكتب الجمعية العامة (A/61/250)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفرع أولاً، من تقرير المكتب. ففي ذلك الفرع أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٢.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفرع ثانياً، المعنون ''تنظيم الدورة''، الذي يتضمن عدداً من التوصيات المتعلقة بالمكتب، وترشيد الأعمال، وموعد افتتاح الدورة واختتامها، وجدول الاجتماعات، والمناقشة العامة، وسير الجلسات، إلى آخره. إن تلك التوصيات كلها تتعلق بالممارسات المتبعة لذلك، بدلاً من تناولها واحدة تلو الأخرى، أعتقد أن من الأفضل والأكثر فعالية أن نتناول كل المسائل التنظيمية تلك المتعلقة بالجمعية العامة دفعة واحدة. هل توجد تعليقات على هذا النهج؟

بما أنه لا توجد تعليقات على هذا النهج، فإننا سنمضي في عملنا طبقاً لذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علماً بكل المعلومات المطلوب أن تحيط علماً بها، وفي إقرار جميع التوصيات التي قدمها المكتب في الفرع ثانياً من التقرير؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):أعطي الكلمة لممثل جورجيا بشأن نقطة نظام.

السيد تشيتايا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): هل يقترح الرئيس أن تعتمد الجمعية العامة كل التوصيات التي تقدمت بها اللجنة العامة أمس؟ إذا كان الأمر كذلك، فلدي اعتراض في هذه الحال، وخاصة في ما يتعلق بالبند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52023 (A)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سنأتي إلى هذا البند في الوقت المناسب.

وحيث أننا اعتمدنا للتو التوصية المتضمنة في الفقرة ٥، بتجاوز الشروط الواردة في المادة ٦٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن إعلان افتتاح جلسة ما، أود أن أؤيد الاقتراح العملي المقدم في دورات سابقة، بأن يعين كل وفد شخصا ليكون حاضرا في قاعات الاجتماع في الوقت المحدد.

وبعد ذلك، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الفرع ثالثا من التقرير، المعنون ''ملاحظات بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالمعلومات المتضمنة في ذلك الفرع، المتعلقة بتقديم مشاريع المقترحات في الوقت المناسب لاستعراض آثارها المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الفرع رابعا من التقرير المتعلق بإقرار جدول الأعمال. وبعد ذلك سنتناول مسألة توزيع البنود الواردة في الفرع خامسا.

في الفرع رابعا، أحاط مكتب الجمعية العامة علما بالمعلومات المتضمنة في الفقرات ٤٤ إلى ٤٩. وفي الفقرة ٥٠، أوصى المكتب بإرجاء النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت المعنون ''مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، وخوان دي نوفا، ويوروبا، وباساس دا إنديا'' إلى الدورة الثانية والستين، وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في ما يتعلق بالفقرة ٥١، قرر مكتب الجمعية العامة التوصية بعدم إدراج البند ٤١ في جدول الأعمال المؤقت.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية) حيث أننا نأخذ الكلمة للمرة الأولى في هذه الدورة، يود وفد جزر سليمان، بادئ ذي بدء، أن يهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وتود جزر سليمان أن تسجل قلقها وخيبة أملها إزاء الطريقة التي اعتمد بها مكتب الجمعية العامة أساليب عمله في ما يتعلق بقراراته بشأن إدراج البنود في جدول أعمال الدورة، ولا سيما البندان ٤١ و ١٥٥. ويشعر وفد بلدي بأننا ما زلنا نسيء استخدام مفهوم إصلاح الأمم المتحدة. فباستحضار حجة ضيق الوقت، نبرر إنكار حق الدول في المشاركة في المناقشات التي تحدد صيغة جدول الأعمال.

ويتعين علينا أن نفعل ما نقول إزاء ملكية هذه المؤسسة. ويشعر وفد بلدي بأن مبادئ وقيم الأمم المتحدة قد انتهكت. وكما تدرك الرئيسة، فإن أحد الأدوار الأساسية للجمعية العامة هو صون السلم والأمن الدوليين. ومواد ميثاق الأمم المتحدة تسمح للدول الأعضاء بأن توجه انتباه الجمعية العامة إلى أية حالة تهديد للسلام الدولي. إن حرماننا من فرصة الكلام يتعارض أيضا مع مبادئ الديمقراطية والعالمية. وعلينا أن نحجم عن استخدام مبادئ الميثاق حينما يروقنا ذلك وإخفائها حينما لا يروقنا ذلك.

ويحدو وفدي الأمل أن يأتي وقت يحظى فيه جميع الأعضاء، الكبير منهم والصغير، بالاحترام المتساوي. ونأمل أن تؤدي الإصلاحات إلى التعاطي الحقيقي والصادق بين الرئاسة وجميع الأعضاء. وقد واجهت جزر سليمان تجربة مماثلة في العام الماضي. وقد قيل لنا، حينذاك، إن سبب

حرماننا من حق الكلام في مكتب الجمعية العامة كان لاعتبارات متعلقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وتلقينا تأكيدات بأن ذلك لن يشكل سابقة. وفي هذا العام، وعملا بروح إصلاح الأمم المتحدة، حرمنا للمرة الثانية من حق الكلام. والنقطة التي يحاول وفد بلدي تأكيدها، هي أننا بحاجة إلى عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، تحدد فيها الدول الأعضاء نتائج مناقشاتنا، بدلا من إملاء تلك النتائج وفقا لقواعد على الورق. إن ملكية الجمعية العامة تعود إلى الدول الأعضاء. وبعملنا المشترك والجماعي يمكننا أن نعزز تعددية الأطراف.

إن جزر سليمان، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تود تسجيل ملاحظاتها في محضر هذه الجلسة. ونأمل أن ينظر التاريخ والزمن إلى قضيتنا بعين التأييد.

وأخيرا، يتطلع وفد جزر سليمان إلى العمل معكم، سيدتي الرئيسة. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا المخلص.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بتهنئتي، السيدة الرئيسة.

وأود أن أعبر عن تأييد وفد بلدي للملاحظات التي قدمها ممثل جزر سليمان.

كنت مستعدا يوم أمس للإدلاء ببيان بالاو في مكتب الجمعية العامة تأييدا لمشروع القرار الذي اشتركنا في تقديمه، المعنون ”دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا“. ولسوء الطالع، وعلى الرغم من الأمر الواضح في المادة ٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تؤكد لكل عضو في الجمعية العامة حق السعي إلى إدراج أي بند في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشته، فقد منعنا المكتب من عرض آرائنا. وهذا قرار لا نوافق عليه. ونود أن ينعكس ذلك في محضر سجل الجلسة. ونلاحظ أن تقييد المناقشة بشأن مسألة هامة كهذه لا يخدم الأمم المتحدة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يعارض الوفد الصيني بشدة إدراج البندين ٤١ و ١٥٥ في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونعتقد أن الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة تعارض بالقدر نفسه إدراج هذين البندين. ولذلك، فإنني أعتبر أن مضمون الفقرتين ٥١ و ٥٩ من تقرير المكتب صائب، وبالتالي، فإننا نؤيده. وأثق بأن مضمون هاتين الفقرتين سيلقى تأييد الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، حيث أن قرار مكتب الجمعية العامة يدعم المبادئ والعدالة.

السيد عبيدة (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين الآخرين، ولا سيما ممثلَيّ جزر سليمان وبالاو، بخصوص ما شهدناه في اجتماع المكتب صباح أمس. وبوركينا فاسو ترى أن أهدافنا الرئيسية من عملية تنشيط الجمعية العامة تتمثل في كفالة فعالية الجمعية وامتثالها الكامل للقواعد التي تحكم عملها والتأكيد مجدداً على حق كل دولة في أن تطرح على الجمعية العامة ما يعن لها من مسائل ترى أن من الضروري أن تنظر فيها الجمعية.

وبالأمس، كنا على استعداد للدفاع عن ذلك الموقف أمام مكتب الجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بالبند ١٥٥ من جدول الأعمال وكذلك البند ٤١ بشأن دور تفاعلي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن في شرق آسيا. وللأسف، خاب أملنا لإنكار حقنا المشروع في مخاطبة الجمعية العامة وهيئاتها الأخرى تعبيراً عن وجهات نظر بلدنا ومواقفه إزاء مسائل نعتبرها ذات أهمية بالنسبة لنا وللأمم المتحدة. ومرة أخرى، نود أن نستنكر هذا الموقف وندعو إلى

توخي الشفافية والكياسة والوضوح في تنفيذ المادة ٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

لقد ووجهنا بمعارضة من جانب الأغلبية، من حيث المبدأ. ولكن الأغلبية ليست آلة؛ وقد تخطئ الأغلبية أحياناً. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن الأغلبية التي تكلمت كانت مخطئة، لأنها أنكرت حقنا في أن نعبر عن رأينا. فنحن دول أعضاء نقف على قدم المساواة مع سائر البلدان الأخرى. ومن حقنا أن نعبر عن رأينا بشأن أي موضوع نرى أنه ذو أهمية. ولذلك، نود أن نعرب عن اعتراضنا على مفاهيم الأغلبية هذه التي ستؤدي بنا إلى أن نضل السبيل. وعليه، فإننا نتمسك بمبدأ عقد مناقشة بشأن المسألة المتعلقة بالدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في منع نشوب أي صراعات في شرق آسيا.

السيد مافروئيانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية للتو، تأييداً للقرار الذي اتخذه المكتب بالأمس بعدم إدراج البنود قيد المناقشة في جدول أعمال الجمعية العامة.

ونعتقد أن مسألة تايوان قد حُسمت نهائياً بالقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة والممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. وبالتالي، أود أن أؤكد على تأييد بلادي القوي لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ولسياسة الصين الواحدة.

السيد موهوموزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يسجل تأييده لقرار الرئيسة، الذي يتفق بوضوح مع قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لسنة ١٩٧١ بشأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

السيد حسين (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة، نغتنم هذه الفرصة، سيدتي، لترجي لكم تهنئة حارة لانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونؤكد لكم كامل تعاوننا ضماناً لمداولات ناجحة في هذه الدورة الهامة.

ونود أن نسجل تأييدنا الكامل لتوصية المكتب في الفقرة ٥٩ من تقريره (A/61/250)، بعدم إدراج البند المتعلق بمسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة من تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الدورة الحادية والستين. ونرى أن هذا القرار يتماشى مع قرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة، ولا سيما القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لسنة ١٩٧١، الذي سوَّى مسألة تمثيل الصين من خلال التأكيد على أن شعب جمهورية الصين الشعبية هو الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. وهذا القرار يعترف بوضوح بأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وسنظل، وفدي والأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، نسترشد بهذا القرار في تحديد مواقفنا من هذه المسألة.

وللأسف، ورغم الاستنتاج الواضح الذي يتأكد عاماً بعد عام - بأن تايوان، لكونها جزء لا يتجزأ من الصين، لا يمكن أن تدعم مطالبتها بالحصول على عضوية هذه المنظمة العالمية - فإن بلداناً معينة سعت مرة أخرى إلى فرض هذه المسألة على أعضاء الأمم المتحدة. ورغم ما يقال من أن إدراج هذا البند سيساعد على صون السلام والاستقرار في شرق آسيا، نعتقد أن ذلك سيشجع الأنشطة الانفصالية في مضيق تايوان، وسيؤدي إلى تقويض سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية بشكل سافر، وبالتالي، فإنه يتعارض مع القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

وثمة جانب هام آخر، هو أنه لم يطرأ أي أمر جديد أو استثنائي بشأن الحالة المتعلقة بتايوان منذ الدورة الستين

يستدعي إعادة فتح هذا الملف. وبالنظر إلى جدول الأعمال المشحون لهذا العام تحديداً، ستكون لدينا قيود زمنية شديدة.

إن القبول بإدراج هذا البند سيكون تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لدولة عضو. وعلينا ألا نشجع على سابقة من هذا القبيل. وكل محاولات التلاعب بالإجراءات تلك قد ثبت فشلها في الماضي و لم تحقق شيئاً خلاف تبديد الوقت الثمين لسائر أعضاء الأمم المتحدة.

وبناء على تلك الاعتبارات، وفي ضوء استنتاجات الجمعية العامة الواضحة على مر السنين، وحرصاً على الوقت، يقترح وفدي أن نغلق باب المناقشة بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال وألا نسمح لقضية لا وجود لها بأن تشتت تركيز هذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بما أنها المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة بعد توليكم الرئاسة، سيدتي، نود أن نهنئكم ونثني على الطريقة المتميزة التي تديرون بها أعمالنا.

إن الوفود التي سبقت وفدي في أخذ الكلمة – قبرص وباكستان وأوغندا – قد أعربت بوضوح بالغ عن تأييدها لمداخلة ممثل جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بدعم توصيات مكتب الجمعية العامة فيما يتعلق بالبندين ٤١ و ١٥٥ كما وردا في الفقرتين ٥١ و ٥٩ على التوالي. ونشارك الوفود المؤيدة لتوصيات المكتب.

وتوخيا للإيجاز، نود الاقتصار على الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد سوت المسألة بموجب قرارها ٢٧٥٨ (د – ٢٦)، و لم تعد بالتالي تتطلب اهتمامنا.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): آخذ الكلمة لتأييد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية والموقف الذي أعرب عنه فيه، المؤيد للقرار الذي اتخذه المكتب أمس بشأن عدم إدراج البنود المذكورة في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

يجب علينا احترام صلاحية القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦)، الذي حل مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة من وجهات النظر السياسية، والقانونية، والإجرائية. وما فتئت اليونان تؤيد مبدأ سيادة جمهورية الصين الشعبية واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيد ويم مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة لأول مرة في الدورة الراهنة، أود تهنئتك، سيدتي، على توليك رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

إن الأمم المتحدة، بقبولها جمهورية الصين الشعبية كعضو، قررت بموجب القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦) أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة، معترفة بذلك بأنه لا يوجد هناك سوى صين واحدة. وقد سويت مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة بشكل نهائي بموجب ذلك القرار. وإثارة هذه المسألة من جديد لن تحقق أي غرض مفيد.

وبالإضافة إلى ذلك، قرر المكتب بالأمس أن يوصي بعدم إدراج البندين ٤١ و ١٥٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويعترض وفد ميانمار على إدراج هذين البندين في جدول الأعمال.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد أُدرج، مرة أخرى، اقتراح كيما ننظر فيه لإدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة مرتبط بقبول تايوان في الأمم المتحدة. والأرجنتين ترفض ذلك الطلب.

لقد سوُيت بشكل نهائي، عام ١٩٧١، مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦).

فبمقتضى تلك الوثيقة، سلّمت الجمعية العامة بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. وتؤيد الأرجنتين القرار٢٧٥٨ (د - ٢٦) تأييدا كاملا. و ذلك التأييد لا يرتكز على عدالة ذلك الاقتراح فحسب، بل على احترام مبدأ سلامة الأراضي أيضا، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا اقتراح المكتب الذي استَرعي انتباهنا إليه رئيس الجمعية العامة في هذا الاجتماع المهم.

إن الفقرتين ٥١ و ٥٩ من تقرير المكتب تعبران عن الإرادة السياسية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة. وتتماشيان كذلك مع التطورات السياسية التي حدثت في العالم، وخاصة منذ عام ١٩٧١، باتخاذ القرار٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي ينص بشكل واضح لا لبس فيه على أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة.

وفي وقت تنشغل فيه الجمعية العامة بتنشيط عملها وتنسيقه، من البديهي أن تبدو إعادة إثارة هذه المسألة، بكل بساطة، مفارقة تاريخية. ويعترض وفد بلدي على أي طلب يروم الطعن في القرار المتعلق بتمثيل صين واحدة دون سواها لدى الأمم المتحدة.

السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، كل التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونؤكد لسيادتكم أن وفد بلدي سيتعاون معكم بما يضمن ضمان نجاح أعمال هذه الدورة.

لقد استمع وفد بلادي بعناية إلى البيان الذي أدلى به مندوب الصين. ووفد بلدي يؤيد هذا البيان. وكذلك، فإننا نؤيد قرار المكتب الذي اتخذه بالأمس بعدم إدراج مسألة تمثيل تايوان في جدول أعمال دورتنا الحادية والستين.

إن بلادي، سوريا، تعتبر أن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) للعام ١٩٧١، قد حل مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ونحن ما زلنا نؤيد هذا القرار ونعتبر أنه ما زال وثيق الصلة بالموضوع قيد النظر. وتعتبر بلادي الصين الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني، ويؤكد مجددا وحدة أراضي الصين، دولة وشعبا. ونحن نرى بأن مسألة تايوان مسألة صينية داخلية، وكل محاولات تجري لإثارة الموضوع إنما تشكل برأينا مساسا بروح ونص الميثاق، وبأسس القانون الدولي من حيث التعامل مع سيادة الدول.

الرئيسة: أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وقبل أن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، أرجو منكم اختصار الكلمات لأن أمامنا قائمة طويلة من المتحدثين.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الوفد الروسي الإعراب عن تأييده الكامل للموقف الذي أعربت عنه جمهورية الصين الشعبية بشأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه المسألة قد سويت نهائيا، وأن الجمعية العامة اليوم، من خلال قرارها بتأييد توصية المكتب بعدم إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قد أبدت احترامها لتوصية المكتب، وللنظام الداخلي، وللأمم المتحدة.

السيد جيورجيو (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): بعد ندائكم لتوخي الإيجاز، سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي ببساطة أن يؤيد بالكامل الآراء التي عبر عنها ممثل جمهورية الصين الشعبية. وكان وفد بلدي حاضرا عندما عرض البندان ٤١ و ١٥٥ على مكتب الجمعية العامة يوم أمس.

سيدتي الرئيسة بعد استماعكم إلى تعليقات أعضاء المكتب، اتخذتم قرارا بعدم إدراج البندين في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ولذلك،

ولكي لا تطول مناقشة هذه المسألة، يود وفد بلدي أن يرى توصية المكتب وقد اعتمدت.

السيد ساردنبيرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ترى حكومة البرازيل أن الجمعية العامة بقرارها ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد بتت بشكل نهائي في مسألة تمثيل الصين في الجمعية العامة. ولذلك، فإن وفد البرازيل يؤيد توصيات مكتب الجمعية العامة المتضمنة في هذا التقرير، ويعارض إدراج البندين المقترحين ٤١ و ١٥٥ في جدول الأعمال.

السيد محمد (الصومال) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة خلال دورتها الحادية والستين. إن وفد بلدي يؤيد توصيات مكتب الجمعية العامة ويؤيد بيان ممثل الصين الذي أكد وحدة الصين وسلامتها الإقليمية. ونعبر عن تأييدنا الكامل وتقديرنا لذلك البيان.

السيد مُحث (بنغلادش) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، بتوليكم رئاسة الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والستين.

إن وفد بلدي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل الصين. وتمشيا مع سياسة حكومة بلدي القائمة على أساس أن الصين واحدة، فإن وفد بلدي يؤيد تمام التأييد توصية مكتب الجمعية العامة بعدم إدراج البندين المعنونين ”دور استباقي للأمم المتحدة لصون السلام والأمن في شرق آسيا“، و ”مسألة تمثيل ومشاركة ٢٣ مليون نسمة من تايوان في الأمم المتحدة“ في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

السيد توبو (توفالو) (تكلم بالانكليزية): بما أن توفالو تأخذ الكلمة للمرة الأولى، يود وفد بلدي أن يتقدم لكم بتهنئته الحارة، سيدتي الرئيسة، بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة خلال دورتها الحالية. ونود التأكيد لكم، سيدتي الرئيسة، على تعاوننا المستمر خلال فترة رئاستكم.

ويود وفد توفالو أن يؤيد بيانات وفود جزر سليمان وبالاو وبوركينا فاسو التي أدلي بها سابقا. إن القرار برفض مناقشة البندين ٤١ و ١٥٥ في مكتب الجمعية العامة غير عادل. وفي حقيقة الأمر، فإن إدراج البند ٤١ فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين سيكون متمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما أن الموضوع متصل بالاعتراف بتايوان كدولة ذات سيادة وجزء من الأمم المتحدة.

السيد البكري (مصر): يؤيد وفد بلدي بيان وفد جمهورية الصين الشعبية ويود التأكيد على أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم بصورة نهائية مسألة تمثيل الشعب الصيني في الأمم المتحدة. لذلك، فإن مصر لا تقبل عرض البند على الجمعية العامة أو مناقشته في الجلسات العامة. إن حكومة جمهورية مصر العربية لتنتهز مناسبة مناقشة إدراج هذا البند لتجدد تأكيدها على أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني، وعلى أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، الوطن الأم. كما نؤكد على تطلع مصر، شعبا وحكومة، إلى اليوم الذي يلتئم فيه شمل الشعب الصيني تحت قيادة حكومة جمهورية الصين الشعبية.

السيد الشويخ (العراق): يعبر وفد بلدي عن دعمه لقرار مكتب الجمعية العامة الذي اتخذه في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بعدم إدراج البندين ٤١، المتعلق بدور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا، والبند ١٥٥، المتعلق بمسألة تمثيل ومشاركة ٢٣ مليون نسمة من تايوان في الأمم المتحدة، في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويؤكد وفد بلدي التزامه بقرار الجمعية

العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) المعتمد في عام ١٩٧١، والذي نص على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، باسم المملكة المغربية، أن أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، بخالص التهنئة لتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وأن أؤكد لكم الدعم والثقة الكاملين لعملكم.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية. ونحن نؤيد توصية مكتب الجمعية العامة المتضمنة في الفقرتين ٥١ و ٥٩ من الوثيقة A/61/250، والتي تعتبر الصين الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نضم صوتنا إلى أصوات من سبقونا في تأييد ما ورد في مداخلة ممثل الصين. ونرى أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لعام ١٩٧١، قد حسم من الناحيتين السياسية والقانونية، مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وموقف الكويت ثابت ومبدئي في الالتزام بهذا القرار. وبذلك نؤيد توصيات مكتب الجمعية العامة، الواردة في الفقرتين ٥١ و ٥٩ من الوثيقة A/61/250، بشأن البندين ٤١ و ١٥٥.

السيد دبابش (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ توليكم الرئاسة، سيدتي، فاسمحي لي أن أقول لك كم أنا مبتهج ومعتز بمخاطبتك اليوم، وأن أعبر لك عن مدى سرور وفد بلادي لرؤيتك تترأسين أعمالنا. ونود أيضا أن نؤكد لك المؤازرة التي ستتلقينها من وفدنا.

كما أود أن أشدد على أن الوفد الجزائري يعتبر أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، كان القرار النهائي الذي حسم مسألة التمثيل الوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يؤيد اقتراحات الجمعية العامة، الواردة في الفقرتين ٥١ و ٥٩، بعدم إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

السيد صالح (لبنان): أود بداية أن أقدم لكم أحر تهانئي لتبوئكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الواحدة والستين. وهي المرة الأولى التي تتبوأ فيها امرأة هذا المنصب منذ سنوات طويلة. ونعتبر أن هذا الأمر يشكل مصدر اعتزاز لنا، على أساس أنه يؤكد على الدور الريادي للمرأة العربية القادرة، بما تتمتع به من ثقافة واسعة في المعرفة، على اقتحام أعلى المناصب، وعلى نقل صورة مشرقة عن ثقافتها العربية التي تعتز بها وتتماهى معها. وإننا، إذ ندرك حجم المهام الجسام الملقاة على عاتقكم، على يقين بأنكم خير من يتولى القيام بتأدية هذه المهام.

ونود أن نعبر عن تأييدنا للموقف الصيني، وذلك التزاما منا بموجبات القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١، والذي نعتبر أنه حسم بشكل نهائي مسألة تمثيل الشعب الصيني في الأمم المتحدة. كما نؤكد أيضا حرصنا على سيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها.

السيد علي (السودان): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة، فاسمحي لي أن أعبر عن سعادة وفدي برؤيتكم تترأسين أعمال الجمعية العامة، وانتخابك رئيسا للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويود وفدي أيضا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الصين، ويؤيد أيضا قرار المكتب بعدم إدراج مسألة تمثيل تايوان في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، باعتبار أن هذه المسألة حسمت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١. إن وفد بلادي يعتبر أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة.

السيد محمد (اليمن): أتقدم لكم بخالص التهاني لقيادتكم للجمعية العامة في دورتها الراهنة. ووفد بلادي يؤيد ما جاء على لسان سعادة السفير والمندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية في الموضوع قيد النقاش. ونحن مع القرار الذي اتخذه مكتب الجمعية يوم أمس بعدم إدراج البندين ٤١ و ١٥٥ في جدول أعمال هذه الدورة، لأن هذا الموضوع قد حسم بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١.

السيدة راموس رودريغس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئك باسم وفد بلادي على انتخابك رئيسا للدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وأن أتمنى لك النجاح في اضطلاعك بهذه المسؤوليات الجسيمة. ونتوجه بنفس التهاني إلى سائر أعضاء المكتب ونتمنى لهم كل النجاح في عملهم.

يؤيد وفد بلادي القرار الذي اتخذه المكتب يوم أمس بعدم إدراج البندين ٤١ و ١٥٥ في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ذلك أن الاقتراح الداعي إلى إدراج بند لمناقشة ما يسمى تمثيل تايوان في أعمال منظمتنا، لا يتماشى مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ولا سيما القرار التاريخي ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي كان قرارا سياسيا وقانونيا وإجرائيا نهائيا وعادلا، فيما يتعلق بالاعتراف الصريح بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بصفتهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وبناء على ذلك يعترض وفد كوبا على إدراج هذين البندين في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن شيلي مقتنعة بأن المرأة يمكنها، بل ويجب عليها، أن تؤدي أعلى المهام الممكنة على المستوى المحلي وعلى الساحة المتعددة الأطراف أيضا. وبالتالي فقد سرنا بشكل خاص انتخابك رئيسا للجمعية العامة، ونود أن نكرر الإعراب عن التأييد الذي أكدناه لك أثناء اجتماع المكتب بالأمس. وقد طلبت منا أن نتوخى الإيجاز وسوف أفعل ذلك فاسمحي لي أن أكرر التأكيد على ما ذكره المكتب أمس. ونحن نؤيد ونطبق مبدأ ''صين واحدة''.

السيد غارسيا غونساليس السلفادور) (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ انتخابك، فاسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئك وأن أكرر التأكيد على دعم وفدنا لعملك. ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به كل من جزر سليمان وبالاو وبوركينا فاسو وتوفالو.

وقد حدث بالأمس شيء لا ينبغي أن يشكل سابقة داخل الأمم المتحدة من حيث تقييد حق الدول الصغيرة في التكلم. ونعتقد أنه إذا ما قررت الأغلبية عدم إدراج بند معين في جدول الأعمال، فينبغي الاستماع لجميع الآراء واتخاذ قرار بعد ذلك، بدلا من اتخاذه سلفا. وهذا ما لم يحدث بالأمس.

ويود وفدي أن يشدد على التساوي بين جميع الدول وعلى ما ينبغي من إيلاء الاحترام للنظام الداخلي. وقد أصغينا نحن البلدان الصغيرة بإمعان لجميع المواقف، رغم عدم اتفاقنا مع الكثير منها. غير أننا لن نلجأ إلى إجراءات ضارة محاولين تقييد حق الدول في التكلم. وفي هذا الصدد، نرجو تأكيد أملنا في ألا يشكل هذا سابقة في منظمتنا.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): سوف أمتثل يا سيدتي الرئيسة لتعليماتكم وألزم جانب الإيجاز، وهو أمر سوف يسهّله عليّ أن وفود الصين وقبرص وأوغندا وباكستان وجنوب أفريقيا وعدة بلدان أخرى قد سبقت إلى شرح آرائها بدقة وبلاغة شديدتين، وأن وفدنا في اتفاق كامل معها.

وعليه، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لتوصية المكتب فيما يتعلق بالفقرتين ٥١ و٥٩، اللتين الآن قيد النظر.

السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تأييده لقرار مكتب الجمعية فيما يتعلق بالبند ٤١ من مشروع جدول الأعمال، على النحو الوارد في الفقرة ٥١ من تقرير المكتب.

وليس مشروع القرار المذكور مجرد خروج واضح عن الممارسة الراسخة لهذه الهيئة العالمية، بل إنه أيضا لا ينسجم مع القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الصادر عام ١٩٧١. وينص القرار المذكور صراحة على أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد القانوني والشرعي للصين لدى الأمم المتحدة. وقد حل هذا القرار بالفعل وفي الواقع العملي مشكلة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة حلا نهائيا.

لذلك فإن الاقتراح المرفوض يقوض مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي بصفة عامة والميثاق بصفة خاصة، والمتعلق في هذه الحالة باحترام سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامة أراضيها. وتعرب إيران، شأنها شأن غالبية الدول الأعضاء، عن رفضها مشروع القرار هذا وترى من الواجب حماية مصداقية هذه المنظمة ونزاهتها باحترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ولن تتردد إيران في الاضطلاع بنصيبها من المسؤولية في هذا الصدد.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة أتكلم فيها أود، باسم اتحاد جزر القمر، أن أهنئكم يا سيدتي الرئيسة على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويعرب وفدي عن تأييده لسياسة ''صين واحدة''. ومن ثم فهو يؤيد مواقف الوفود التي تكلمت لتذكيرنا، وهي محقة في ذلك، بضرورة الامتثال للقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ في عام ١٩٧١.

السيد لندونيو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سوف يتقيد وفدي بطلبكم الاقتصاد في القول. وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به وفد الصين. ويعترف وفدي بوجود صين واحدة ويؤكد مجددا القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وعليه، نعرب عن تأييدنا لتوصية المكتب الواردة في الفقرتين ٥١ و ٥٩.

السيد بيابور – إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في الدورة الحادية والستين، أود باسم وفد الكونغو أن أرجو لكم كل التوفيق في إدارة أعمالنا.

وباختصار، يعارض وفدي إدراج مسألة تمثيل تايوان في جدول أعمال هذه الدورة. ويعرب عن تأييده لتوصية المكتب وللبيان الذي أدلى به وفد الصين، وفقا لموقف بلدي الثابت في هذا الصدد، وفي ضوء القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الصادر عام ١٩٧١.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): سياسة سري لانكا بشأن الصين ثابتة. ولدى سري لانكا اعتقاد راسخ بوجود صين واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية، ولا يقبل نظرية وجود حكومتين. وبناء على ذلك، تعارض سري لانكا طلب إدراج البندين ٤١ و ١٥٥.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها منذ توليكم الرئاسة، أود فقط أن أهنئكم بحرارة يا سيدتي الرئيسة، وأن أنقل إليكم تأييدنا للآراء التي أعرب عنها ممثل جمهورية الصين الشعبية وجميع الوفود التي حذت حذوه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لننتقل الآن إلى الفقرة ٥٢ من تقرير مكتب الجمعية العامة. قرر المكتب عدم التوصية بإدراج البند ٤٢ من مشروع جدول الأعمال.

السيد كريجانفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم دول مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا على وجه التحديد، فيما يتعلق بطلبنا المشترك إدراج بند تكميلي بعنوان ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا عما ساورها من خيبة أمل إزاء قرار المكتب بالأمس بشأن هذه المسألة التي، كما قد يعلم الأعضاء، بالغة الأهمية لبلداننا. ولذلك نطلب إجراء تصويت في جلسة اليوم العامة للجمعية العامة، تمهيدا لاتخاذ قرارا مناسب بشأن إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحادية والستين.

والأسباب التي دفعتنا إلى اقتراح إدراج مسألة الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة جوام) في جدول أعمال الجمعية العامة واضحة جدا وتتفق تماما مع الفقرة ٢ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. وشرحناها أيضا في المذكرة المرفقة بصفتها ملحقا بالرسالة الموجهة من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء لمجموعة جوام في الأمم المتحدة إلى الأمين العام (A/61/195). وكان الدافع وراء طلبنا المشترك الحالة الخطيرة في منطقة مجموعة جوام وعدم إحراز تقدم في تسوية الصراعات التي طال أمدها في المنطقة.

وعلى الرغم من الوساطة الدولية، استمرت الصراعات التي طال أمدها في أراضي جورجيا وجمهورية مولدوفا وأذربيجان لفترة تزيد على ١٥ عاما وكان لها تأثيرات سلبية واسعة النطاق على السلم والأمن الدوليين وعلى الاستقرار والتنمية الإقليميين. وبلا ريب ثمة تأثير سلبي للصراعات التي لا تزال بلا تسوية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول وهي تؤثر على حياة الملايين من الناس. وللأسف، لا نستطيع القول إن الأمور تتغير نحو الأحسن.

وفي ذلك الصدد، فإن الدول الأعضاء في مجموعة جوام واثقة بأن النظر في القضية التي أشرت إليها في الجمعية العامة سيؤثر إيجابيا على عملية السلام.

وأود التشديد على أن أعضاء مجموعة جوام لا يسعون إلى تغيير أنماط المناقشات القائمة. وما نطلبه من الجمعية العامة هو إتاحة فرصة لنا لاستدعاء انتباه المجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى مسائل تتوقف عليها الحياة أو الموت، على الأقل بالنسبة لثلاثة بلدان أعضاء في الأمم المتحدة.

وختاما اسمحوا لي أن أهيب بأعضاء الجمعية العامة ألا يحرموا دول مجموعة جوام الأربع من حقها في عرض قضية تمس مصالحها الحيوية على الجمعية العامة. وأحث أيضا المجلس على التصويت مؤيدا إدراج هذا البند الجديد في جدول أعمال الدورة الحادية والستين.

وختاما، ولكي أكون واضحا جدا، تطلب دول مجموعة جوام إجراء تصويت.

السيد ألاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بفرصة مثولي هنا أمام الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للتشديد على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في مجموعة جوام وهي جورجيا وأوكرانيا

وأذربيجان ومولدوفا لإدراج بند عن الصراعات التي طال أمدها وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين والتنمية.

وتود بلدان مجموعة جوام معا – تعجيل الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه بلداننا. ونحن نتشاطر قيما مشتركة: التنمية الديمقراطية والتطلع إلى أن نصبح شركاء ومشاركين قيّمين في صون السلم والأمن الدوليين. والعقبة الرئيسية التي نواجهها هي الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة جوام. وما يسمى بالصراعات المجمدة، هي مجمدة من ناحية التسوية السياسية ولكنها غير مجمدة من حيث الحالة على أرض الواقع. وتعاني شعوب بلداننا في مناطق الصراعات حيث لم تنجم عن عمليات حفظ السلام الراهنة أي نتائج ملموسة على مدى ما يزيد عن عقد. وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات والعقبات التي تمنع عودة المشردين داخليا مسائل لا تحتمل.

وعلى الرغم من ذلك، نواصل العمل نحو إيجاد تسوية سياسية كاملة تقوم على مبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاعتراف بحقوق كل المجموعات العرقية التي عاشت في مناطق الصراعات قبل اندلاع أعمال العنف. ولقد طال أمد انتظارنا وكذلك انتظار المجتمع الدولي لكي تعمل النظم الانفصالية على القيام بعملية ذات مصداقية لعودة المشردين داخليا واللاجئين. وقد حان الوقت كيما تنظر الأمم المتحدة في خيارات جديدة ترمي إلى استهلال تلك العملية. ولذا نود أن نكون قادرين على تناول تلك القضايا بطريقة شفافة مع أعضاء الجمعية العامة كافة، بمن فيهم الذين يشاركون في عمليات الوساطة في حل الصراعات الراهنة.

وسيصعب جدا على مئات الآلاف من الذين يعانون والذين طُردوا من ديارهم قسرا ومن لا حق لهم في العودة أن يفهموا لماذا تحجم هذه المنظمة العالمية عن مناقشة قضية هامة جدا تؤثر على حياتهم. وتدخل دول مجموعة جوام مرحلة جديدة تتطلب ديناميكياتها المعقدة نهجا جريئا وإبداعيا من قِبَل جميع العناصر المشاركة في عملية السلام، نهجا يقدم فرصا وتحديات جديدة على السواء.

وفي أعقاب النتائج المثيرة للبلبلة التي أسفرت عنها جلسة المكتب أمس، حثت جورجيا، مع بلدان مجموعة جوام الأخرى، جميع الأعضاء على النظر في مؤازرتنا لدى تناول تحديات النظم الانفصالية العدوانية والعمل على قيادة عملية تسوية الصراعات سلميا باتجاه ينحى صوب النتائج. ونحث كل الدول الأعضاء على التصويت لصالح إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

السيد آغاجانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسية، أعتقد أن الاتحاد الروسي طلب الكلمة قبل وفدي، أرجو أن تُعطى له الكلمة قبل وفدي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للاتحاد الروسي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الاتحاد الروسي أن يدلي بالبيان التالي فيما يتعلق ببيانات المتكلمين السابقين.

نود أن نذكَر بأن مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال قد تم النظر فيها فعلا في جلسة مكتب الجمعية. ونتيجة لذلك، لم تحظ المبادرة التي اتخذتها مجموعة جوام بالتأييد واتخذ المكتب قرارا واضحا جدا: عدم التوصية بإدراج البند موضع البحث في جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

وكما هي الحالة في السابق، ما زلنا نرى أن هذه المبادرة تهدف أساسا إلى تقويض الآليات القائمة لتسوية صراعات ناغورني كاراباخ، وجورجيا وأبخازيا، وجورجيا وأوسيتا، وصراع ترانسدنيستر. وكما نعلم جميعا، أُنشئت

تلك الآليات بعد العمل المضني الذي اضطلع به المجتمع الدولي وأطراف الصراع. ونحن على اقتناع تام بأن تلك الآليات فعالة وأنها توفر كل الفرص الممكنة لتسوية الصراعات تسوية شاملة. ولذلك، لا توجد ضرورة على الإطلاق لإشراك الجمعية العامة في مناقشة تتعلق بتلك الصراعات، التي تجري تسويتها بنجاعة في إطار آليات التسوية القائمة.

وعلاوة على ذلك، فالحالة مستقرة في المناطق التي تحدث فيها تلك الصراعات. وهي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والاتحاد الروسي يفترض أن التقدم في تسوية تلك الصراعات سوف يتعزز بالجهود المستمرة للمجتمع الدولي ولأطراف الصراعات.

بالنسبة للجانب الإجرائي، نحن نرى أن الطريقة التي يعرض بها الموضوع في المناقشة العامة – بإدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة – قد رفضها مكتب الجمعية من قبل. ولو لم يفعل لكان ذلك خطأ فادحا. وتحرك اليوم مقصود به في الأساس تقويض سلطة وإجراءات المكتب.

وكما نعلم، وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي يمكن للجمعية العامة أن تضيف أو تحذف بنودا من جدول الأعمال بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ووفقا للمادة ٢٣ إذا أوصى المكتب بإدراج بند في جدول الأعمال، يجب مناقشة ذلك الإدراج. ولا يسمح النظام الداخلي بطرح ومناقشة اقتراح في المناقشة العامة مقدم من دولة أو مجموعة من الدول لإدراج بند جديد في جدول الأعمال إذا سبق للمكتب أن رفض ذلك الاقتراح. وهذا ينطبق بشكل أكبر إذا تم الرفض بتوافق الآراء، وهو ما حدث في هذه الحالة عندما قرر المكتب بتوافق الآراء عدم التوصية بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

وأكرر أنه سبق في الماضي أن اتخذت الجمعية العامة قرارات بتعديل أو حذف بنود معينة من جدول الأعمال وافق عليها المكتب. لكننا لم نجد أي سابقة لإدراج بنود في جدول الأعمال عندما يكون المكتب قد رفض إدراجها، لأن هذه القرارات الافتراضية تتعارض مع المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ولذلك نحن نرى أن أي مراجعة لقرار اتخذ بتوافق الآراء في مخالفة واضحة للنظام الداخلي من شأنها تقويض التقاليد القائمة في الأمم المتحدة والنظام الداخلي نفسه وتشكيل ضرر مباشر للجمعية العامة وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية مولدوفا بصدد نقطة نظام.

السيد تالبور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): لدي سؤال: من الذي يقرر من يسمح له بالحديث بعد من؟ هناك قاعدة. لقد أبدينا رغبتنا في الحديث قبل روسيا وأرمينيا. أرمينيا تخلت عن حقها في الحديث لروسيا، ورغم ذلك مُنحت أرمينيا الفرصة لمخاطبة الجمعية. ما الذي يحدث؟ أعتقد أن هذا لا يتوافق مع النظام الداخلي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الأمانة العامة تمدنا كتابة بأسماء الذين يرغبون في الكلام، لأننا لا نستطيع أن نرى الكل بوضوح من على المنصة. أرجو من ممثل مولدوفا ألا يعتبر أن هذا أمر موجه ضده أو ضد أي شخص آخر. لدي قائمة، وأنا أتبعها.

السيد تالبور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): كيف يمكن لأرمينيا أن تتخلى عن حقها في

الكلام لروسيا وبعد ذلك تمنح الفرصة للكلام؟ يجب أن تنتظر أرمينيا عدة متحدثين آخرين قبل أن تأخذ الكلمة. هذا أمر منطقي.

السيدة أغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): أنا أعتذر عن سوء الفهم. إذا كان زميلي ممثل مولدوفا يود الحديث قبل أرمينيا، فنحن أكثر من مستعدين للتخلي عن حقنا في الحديث له، ولكننا نود أن نطلب أخذ الكلمة قبل اتخاذ أي إجراء.

السيد تالبور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة أرمينيا على تعاونها.

بالأمس، في اجتماع المكتب، الذي مُنعنا فيه نحن الاثنين من الكلام، قلت إننا حاولنا لعدة سنوات متواصلة أن نضع بندا واحدا بسيطا للغاية في جدول أعمال الجمعية العامة وهو بند، كما قلت، لا تحتاج مناقشته إلى إرسال قوات أو إنفاق مال على جهود أو موارد من جانب المنظمة. لا شيء من هذا القبيل سيكون مطلوبا. نحن نطلب فقط إجراء مناقشة بشأن موضوع الصراعات الطويلة الأجل أو المجمدة في عدد من البلدان.

وفي ذلك الصدد، سألت نفسي بالأمس والحاضرين في الاجتماع عن السبب في مجيئنا إلى الأمم المتحدة. هل نجيء لنواجه بالرفض لأحد الحقوق الأساسية لأي عضو شرعي في الأمم المتحدة في الاستماع إليه؟ ما الهدف من هذه المنظمة برمتها؟ هل هي تتعلق بحوارات من طرف واحد، وعدم مساواة، ودول ومشاكل من الدرجة الثانية، أو تلاعب إجرائي؟ هناك من هم بارعون في التلاعب بالإجراءات هنا ولكن يجب عليهم أن يقرأوا القواعد جيدا وألا يأتوا بتفسيرات من عندهم.

إن الهدف من هذه المنظمة هو الحوار والنقاش والبحث عن طرق ووسائل لتسوية الصراعات ولمساعدة الذين يحتاجون إلى المساعدة. هذا هو السبب في مجيئنا إلى الأمم المتحدة. وهذا هو ما نجيء جميعنا من أجله.

بالأمس دعوت أعضاء المكتب إلى تأييد الاقتراح الذي قدمته جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا لمناقشة موضوع يمثل مصلحة حيوية لعدد معتبر من الأعضاء الشرعيين في هذه المنظمة وطلبت منهم الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية. ودعوت إلى ذلك اليوم في الجمعية العامة لأنه لم تقدم أمس أي حجج في المكتب ضد الاقتراح المذكور، ولكن القرار صدر.

ليس هناك حاجة إلى الدخول في تفاصيل كل هذه الصراعات المجمدة. وأكرر أن هذه الصراعات مجمدة فقط حتى الآن.

لماذا ننتظر هذه الصراعات لتتحول إلى صراعات ساخنة؟ فمن الأفضل دائما أن نكون استباقيين بدلا من أن نتصرف بردود الفعل. وذلك هو ما نسعى إليه، وهو ما تسعى إليه المنظمة. وفي الواقع، هذا هو الأمر الذي يعنيه إصلاح المنظمة بأكمله. ونحن الآن نتقاتل على توفير الأموال والموارد والحياة البشرية. وإجراء المناقشة والحوار اليوم يعني إحلال السلام غدا. وانعدام المناقشة وانعدام الحوار والممارسات الإجرائية هنا تعرض للخطر السلام والاستقرار في منطقة غوام.

وأعد بألا أسهب في التفاصيل بل بدلا من ذلك أعد بأن أوجز ملاحظاتي. وما يجري الآن في بلدنا لا يقل من كونه إنهاء للاستعمار. نعم، إن العملية التي أكملت في جميع أرجاء العالم ما زالت تحصل في غوام، في أراضي الاتحاد السوفييتي السابق. وهناك الكثير من العمل الذي ينتظر الجمعية العامة، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) على نحو خاص.

إننا نمثل أربع دول – أكثر من ٦٠ مليون شخص – ونناشد الجمعية العامة الاستماع لالتماس أولئك البشر الذين يبلغ عددهم ٦٠ مليونا. ونحن، المستعمرات الأخيرة على وجه الأرض، نطلب الاستماع إلينا وسماعنا.

السيد محمدوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود، سيدتي، أن أهنئكم تهنئة حارة بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأتمنى لكم النجاح وأود أن أؤكد لكم على أنه يمكنكم التعويل على دعم وفدي وتعاونه. وبعد فترة طويلة من هيمنة الذكور على رئاسة الجمعية، من دواعي السرور الحقيقي أن نشاهد سيدة لطيفة ترأس الجمعية من المنصة.

لقد أُعرب عن آراء وفدي في البيان الذي أدلى به زميلنا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في غوام، وهي جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا. وأود، بصفتي الوطنية، أن أضيف التعليقات التالية.

لقد اعترف رؤساء دول غوام، في إعلانهم المشترك بشأن مسألة تسوية الصراعات، بضرورة تكثيف مساعي تسوية الصراعات وناشدوا الدول والمؤسسات الدولية أن تزيد، في نطاق اختصاصاتها، تيسير عملية تسوية الصراعات في منطقة غوام. واسترشادا بهذا الإعلان، طلبت وفود غوام في الأمم المتحدة إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، معنون ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“. وبذلك لا تسعى وفود غوام إلى تغيير الصيغة القائمة للمفاوضات بشأن التسوية، التي نؤيدها ونتمسك بها. وأود مرة أخرى أن أؤكد على وجه الدقة على أننا لن نغير الشكل القائم للمفاوضات. ولا تعتزم غوام أن تفتح المناقشة بشأن المسائل السياسية المتصلة بتسوية تلك الصراعات. ولن أتطرق لهذه المسائل الحساسة سياسيا هنا في هذه الجلسة.

طلبت مجموعة غوام إدراج البند الجديد كمسألة إجرائية. وهي مسؤولية وحق كفلهما الميثاق لكل دولة من الدول الأعضاء في أن تطرح أي مسألة تستدعي الاهتمام، وأناشد أعضاء الجمعية العامة ألا ينكروا ذلك الحق الذي كفله الميثاق لأي دولة عضو. وأناشد الدول الأعضاء دعم طلب غوام لإدراج هذا البند في جدول الأعمال. ومتروك للجمعية العامة أن تقرر بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها، ويحدوني الأمل في أن تقوم الجمعية بذلك، استنادا إلى مسؤوليتها في إطار الميثاق.

السيدة أغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي.

أمس قرر المكتب، بعد النظر الشامل في الاقتراح الذي قدمته جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا، أن يوصي الجمعية العامة بعدم إدراج البند الجديد المقترح في جدول أعمال الدورة الحادية والستين. ونشهد اليوم حالة تحاول فيها بعض الدول الأعضاء فرض موقفها على الجمعية العامة، وهو موقف لم يحظ بتأييد الأغلبية الساحقة لأعضاء المكتب. وهذا النهج لا يؤدي إلى إنشاء سابقة خطيرة في الإدارة الفعالة لشؤون الجمعية العامة فحسب؛ بل يحاول تقويض مصداقية المكتب بوضعه في موقف المعارض للجمعية العامة وتقويض النظام الداخلي.

وطرحت أرمينيا، حينما كانت تناقش المسألة أمس، عدة نقاط، أود الآن أن أركز على نقطتين منها. وترى أرمينيا أن ما تحاول أن تقوم به هذه المبادرة هو إنشاء عمليات موازية للعمليات القائمة بالفعل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعتبر أرمينيا هذه المبادرة دليلا

آخر على الجهد المستمر الذي تبذله أذربيجان للتأثير على مفاوضات السلام في إطار مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، من شأن هذا الأمر أن يضيف بندا آخر إلى جدول أعمال الجمعية العامة، تحاول أذربيجان في إطاره أن تطرح مسائل تتصل بصراع ناغورني كاراباخ، ومن ثم إخراج عملية السلام بشكل فعلي من مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أمر غير مقبول كليا لأرمينيا، إذ انه سيكون ضارا بعملية التفاوض.

ولئن كانت أرمينيا تعترف بحق أي دولة عضو في اقتراح أي بند لإدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة، فإنها ترى أن إدخال هذا البند الجديد في وقت تنشغل الجمعية العامة بممارسة تنشيط أعمالها – ونظرا لأن هذه المسائل يمكن بيسر أن تناقش على الأقل في إطار ثلاثة بنود في جدول الأعمال، ومن ضمنها منع نشوب الصراعات وحق الشعوب في تقرير المصير – يشكل إساءة استخدام واضحة للنظام الداخلي وغير مقبولة كليا.

وفي هذا الصدد، تعارض أرمينيا معارضة قوية ذلك التصرف من جانب تلك الدول الأعضاء وتؤيد تأييدا تاما توصيات المكتب. ونناشد جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ألا تعترض على القرار الذي اتخذه المكتب أمس بالتوصية بعدم إدراج البند الذي اقترحته غوام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين، أعتزم تعليق الجلسة لمدة خمس دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٣٥.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمع الأعضاء إلى البيان الذي أدلى به للتو ممثل أوكرانيا، الذي يقترح إدراج البند ٤٢ من مشروع جدول الأعمال ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، في جدول أعمال الدورة الحادية والستين.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نلتمس الحصول على إيضاح بشأن الحالة.

كما يعلم الأعضاء، تنعقد جلسة هذا اليوم للجمعية العامة وفقا للمادة ٢١ من النظام الداخلي لاعتماد تقرير المكتب. لقد اعتمدنا جدول أعمال هذه الجلسة للتو. وأود استرعاء انتباه الأعضاء إلى حقيقة أن جدول أعمال جلسة هذا اليوم لا يشير إلى إدراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، والمطلوب منا الآن اتخاذ قرار بشأنه.

وبالتالي، نود الحصول منكم، على إيضاح بشأن ما تعتزمين القيام به، سيدتي، في ذلك السياق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مولدوفا.

السيد تالبور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقرأ المادة ٢١ التي ذكرها ممثل الاتحاد الروسي ”في كل دورة يُعرض جدول الأعمال المؤقت“ – وهذا يعني الوثيقة التي تلقيناها مسبقاً – ”والقائمة التكميلية“ – وهي كما أفهم، قائمة تكميلية تتضمن بنود جدول الأعمال التي اقترحت لإكمال جدول الأعمال المؤقت – ”مع تقرير المكتب عنهما للجمعية العامة، للموافقة، وذلك في أقرب وقت ممكن بعد افتتاح الدورة“.

وذلك بالضبط ما كنا نفعله وما نفعله الآن: نحاول أن نقر جدول الأعمال المؤقت ليصبح جدول أعمال، وليس جدول أعمال مؤقتاً، مع البنود التكميلية التي يقدمها أعضاء

الأمم المتحدة. إن الوضع واضح جداً والقواعد واضحة في هذا الصدد.

السيد كريجانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بما أنه ليس هناك توافق حول اقتراحنا، نحن نطلب يا سيدتي الرئيسة أن يطرح الأمر للتصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعتقد أن ذلك الموقف الآن واضح.

السيدة أغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): إن المادة ٢١ التي قرأها بكل وضوح ممثل مولدوفا توضح أن علينا في هذه الجلسة أن نناقش تقرير المكتب بغرض إقراره. وحسب علم وفدي نحن ما زلنا ننظر في الفقرة ٥٢، التي تشير إلى توصية المكتب بعدم إدراج هذا البند في جدول الأعمال. لذلك يود وفدي أن يتلقى توضيحاً عما سنصوت عليه بالضبط وعما إذا كان قد تم إقرار توصية المكتب التي تعترض عليها بعض الوفود.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ممثل أوكرانيا قدم اقتراحاً بإدراج بند في جدول الأعمال. أنا أسأل إذا كانت الجمعية توافق على اقتراح أوكرانيا.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سؤالنا يختص بالإجراءات. نحن نؤيد تماما الاقتراح الذي سبق تقديمه والموقف الذي أعربت عنه ممثلة أرمينيا. نود أن نتلقى توضيحاً، يا سيدتي الرئيسة، عما تنوين عمله. بكلمات أخرى نود أن نعرف بالضبط الكلمات التي تودين استخدامها، خصوصاً لأننا سبق أن ذكرنا، أن طرح هذا الموضوع لا يتوافق مع القواعد المتعلقة بإدراج بند في جدول أعمال الجمعية. ونحن مندهشون لأن عدداً من الوفود يقدم هذه المبادرة، مرة ثانية، مما يتعارض كلياً مع إجراءات الجمعية العامة.

السيد تالبور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): هناك نوع من التسلسل الهرمي هنا. إن المكتب يقترح توصيات؛ وأنا أرى فرقاً واضحاً بين التوصيات والقرارات المتخذة. والجمعية العامة إما أن تصادق على توصيات المكتب أو ترفضها. إذن من حقنا نحن، بوصفنا الجمعية العامة، وما هو مطلوب منا أن نفعله، حسب النظام الداخلي، هو أن ننظر ونقرر في توصيات المكتب.

أنا لا أرى أي إجراء مخالف للقوانين هنا، كما يقول الممثل الروسي أنه يراه. المطلوب منا القيام به هو اتخاذ قرار بشأن مشروع جدول الأعمال والقائمة التكميلية كما جاء في المادة ٢١ من النظام الداخلي، في ضوء تقرير المكتب. هذا إجراء سهل للغاية. ونحن نرى أنه ينبغي لنا أن نشرع في التصويت.

السيد ألسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أدلي ببعض الملاحظات. أولاً هذا ليس بنداً جديداً؛ لقد تمت مناقشة هذا البند بالأمس في المكتب ولم يؤيده. على كل حال، نحن دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا، المستقلة والكاملة السيادة، قد طرحنا موضوع الصراعات التي طال أمدها في منطقة دول غوام للنقاش وذلك حتى يمكن التصويت عليه.

أعتقد أن المسألة في غاية الوضوح وأنه يجب علينا اتخاذ قرار بطرح الأمر للتصويت. لكن ما أراه بدلاً عن ذلك هو ضغط من الاتحاد الروسي على رئيسة الجمعية العامة. مرة أخرى أطلب منكم وأحثكم، يا سيدتي الرئيسة، أن تعرضوا هذا الأمر للتصويت.

السيدة أغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): وفقا لفهم وفدي للنظام الداخلي، لا يمكننا أن نشرع في التصويت على اقتراح جديد إلا بعد أن ترفض توصية المكتب. وحسبما يتذكر وفدي، نحن لم نتخذ أي قرار بذلك

الشأن. لذلك يود وفدي أن يتلقى توضيحاً. هل سنصوت لرفض توصية المكتب أم سنستمر بدون ذلك الرفض وهو الأمر المطلوب قبل اتخاذ أي إجراء آخر؟ هل سنستمر ونجري التصويت على مقترح جديد تماما لم يرد في تقرير المكتب؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أرجو من ممثل أوكرانيا أن يصوغ طلبه للتصويت. ما هي الصياغة المحددة لطلب أوكرانيا لإجراء التصويت؟

السيد كيزهانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن اقتراح بلدان غوام – أذربيجان، أوكرانيا، جورجيا، مولدوفا – هو أن يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بند إضافي عنوانه ''الصراعات الطويلة الأمد في منطقة بلدان أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وآثارها على السلم والتنمية على الصعيد الدولي''.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى صيغة الطلب الذي ستصوت عليه الجمعية العامة.

سنعلِّق الجلسة لفترة قصيرة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٩/٣٠.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بعد المشاورات، اقترح أن تبت الجمعية في التوصية الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب.

أعطي الكلمة لممثل قبرص بشأن نقطة نظامية.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول إنني حقا أشعر بالحيرة إزاء الحالة القانونية للمسألة المعروضة على الجمعية. وبالتالي أؤمن بأننا بحاجة إلى المزيد من الإيضاح قبل أن نواصل عملنا. وأود أن أوضح رأيي تجاه الحالة في الوقت الحاضر.

معروض علينا المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من النظام الداخلي للجمعية. واتخذ المكتب قرارا بعدم التوصية بإدراج البند المعني في جدول الأعمال. وبالتالي، ما هي التوصية التي سنجري التصويت عليها؟ لا توجد توصية.

ماذا تقول المادة ٢١ من النظام الداخلي؟ إنها تقول إن لدينا جدول أعمال مؤقت وقائمة تكميلية. وهذا البند ليس مدرجاً في جدول الأعمال المؤقت أو في القائمة التكميلية، وعليه، فإنني أرى عدم الاعتداد بالمادة ٢١ إطلاقاً في هذه الحالة.

والمادة ٢٢ تشير إلى البنود المدرجة بالفعل في جدول الأعمال وإلى التعديلات والمحذوفات من تلك البنود، وعليه، فإنه لا يعتد بالمادة ٢٢ تماماً، كذلك.

أما المادة ٢٣ فتشير إلى مناقشة إدراج بند ما في جدول الأعمال حين يوصي المكتب بذلك. وهي تشير كذلك إلى تحديد عدد المتكلمين في تلك المناقشة. وفي هذه الحالة، ليس لدينا بند يُوصَى بإدراجه، لذا، فإن الموقف القانوني غير واضح بالنسبة لي. ربما يمكن أن نفترض وجود حالات يمكننا أن نعقد مناقشة وأن نتخذ قراراً بشأن بند لم يوص به. ولا يمكنني أن أستبعد ذلك الاحتمال، وإن لم يرد ذكره في النظام الداخلي، لذلك، أعتقد أنه من الضروري في هذه المرحلة أن يكون لدينا رأي مستنير. نحتاج إلى الوضوح.

وأقترح أن نلتمس من مكتب الشؤون القانونية توضيحاً وإرشاداً بشأن كيفية التعامل مع هذه المسألة. فلا يمكننا أن نستمر بدون توضيح لهذا الأمر، لأنه ليست لدينا توصية. ولذلك، أقترح تعليق الجلسة إلى الغد أو إلى يوم الجمعة – وللرئيسة أن تقرر ذلك – حتى نمهل مكتب الشؤون القانونية وقتاً كافياً ليوضح لنا الأمر في هذه الحالة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود فحسب أن أوضح أن هناك توصية بعدم إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

نصوت الآن على هذه المسألة، أي عدم إدراج البند المعنون ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ في جدول الأعمال.

فليتفضل من يؤيدون مضمون الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب، التي توصي بعدم إدراج البند في جدول الأعمال، بالتصويت بنعم. ومن يعترضون على مضمون الفقرة ٥٢ من التقرير ويرغبون في أن يدرج البند، عليهم بالتصويت بلا.

طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، قبرص، إريتريا، اليونان، غينيا، إندونيسيا، ميانمار، نيجيريا، بنما، الإتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، سري لانكا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، أذربيجان، كندا، إستونيا، غواتيمالا، أيرلندا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، المكسيك، جمهورية مولدوفا، رومانيا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، مصر، السلفادور، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إسرائيل، إيطاليا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، موناكو، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رفضت التوصية الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب بأغلبية ١٦ صوتاً مقابل ١٥، مع امتناع ٦٥ عضواً عن التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد ألاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود توضيحاً فحسب. فهل يعني رفض الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب أن البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت سيدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والستين؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نعم.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن ننتقل إلى بنود أخرى، وعلى ضوء ملاحظات ممثل جورجيا، نود أن نوضح أن تصويتاً قد أُجري للتو بشأن ما إذا كانت الجمعية العامة ترغب في الإبقاء على الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب أم لا. ولم نصوت لصالح إدراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وما زال يتعين علينا أن نصوت على هذه المسألة. لماذا يعني

رفض الفقرة ٥٢ من التقرير تلقائيا إدراج بند جديد في جدول الأعمال؟ فمن الناحية الإجرائية، لا يعني رفض توصية تقدم بها المكتب تلقائيا قرارا بإدراج البند. وهناك بديل أو عدة بدائل. فمثلا، يمكن إدراج البند في جدول أعمال دورة مقبلة للجمعية العامة، بعد أن ينظر فيه المكتب، الذي سيأخذ بالطبع في الحسبان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم.

وعلاوة على ذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى سلسلة من المخالفات الإجرائية التي حدثت خلال عملية التصويت لان عددا من الوفود ضغط الأزرار قبل إعلان افتتاح باب التصويت.

وكان لذلك الفعل تأثير حاسم على النتيجة النهائية، وخاصة التأثير على الوفود التي ليست لديها تعليمات محددة – وهذا ليس سرا – إذ تميل إلى التصويت مع الأغلبية. ولذا، نود الحصول على إيضاح بشأن ما صوتنا عليه بالضبط ونقترح إعادة التصويت.

وباختصار، إننا نتعامل مع مخالفات إجرائية وعدم وضوح فيما يتعلق بالمسألة التي نصوت عليها. ولذلك نقترح إعادة التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نظر مكتب الجمعية العامة أمس في مقترح إدراج البند ٤٢ – المعنون ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (جوام) وتأثيراتها على السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ – في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وإذا كان باب التصويت على المقترح قد فُتح أمس في مكتب الجمعية العامة، فإن إندونيسيا بصفتها عضوا في المكتب كانت ستمتنع عن التصويت، لأنها لا ترغب في أن تقف مع أي طرف في الصراع. بيد أن المكتب تمكن من اتخاذ قرار بدون تصويت وأوصى بعدم التوصية بإدراج البند في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وإندونيسيا بصفتها عضوا في المكتب، تشكل جزءا من عملية صنع القرار في المكتب وهي ملزمة باحترام القرار الذي تتخذه. وهذا هو سبب تصويت وفدي مؤيدا الفقرة ٥٢ من التقرير.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هذه الجلسة الإجرائية الشائكة نسبيا. ونحن ممتنون جدا لتوجيهاتكم.

وموقفنا بسيط جدا، لذا سأقول ما هو موقفنا، آملة أن يكون ذلك مفيدا للآخرين. نحن نرى أن التصويت قد اكتمل الآن. وقد فهمنا بوضوح أننا كنا نصوت في دفعة واحدة على رفض الفقرة ٥٢ من تقرير المكتب وبالتالي على إدراج بند جوام الجديد.

وأود أن أذكر نقطتين، إن أمكن. الأولى مفادها أن تقرير مكتب الجمعية العامة مرهون بموافقة الجمعية العامة. وليست البنود الأخرى وحدها هي التي ترهن بموافقة الجمعية العامة، بل يرهن بها التقرير ذاته. وأود القول أيضا إنه، ينبغي ألا يساورنا أي شك في ذلك – ولا نعتقد أن هناك شكا – في أن من المهم أن تتمكن الجمعية العامة من مناقشة أية قضية يشعر أعضاؤها أنها تقع ضمن نطاق الميثاق. وهذا مبدأ هام وينبغي أن نسترشد به اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أواصل النظر في التقرير.

في الفقرة ٥٣، فيما يتصل بالبند ١١٤ من مشروع جدول أعمال الدورة الحالية المعنون ”تقرير لجنة بناء

السلام''، يوصي المكتب بإدراج البند ١١٤ المعنون ''صون السلم والأمن الدوليين'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف. هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٥٤، فيما يتعلق بالبند ١٤٩ من مشروع جدول الأعمال المعنون ''تقرير مجلس حقوق الإنسان''، يوصي المكتب بإدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان دال ''تعزيز حقوق الإنسان''. هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفيما يتعلق بالفقرات ٥٥ و ٥٧ و ٦٢ المتصلة بالبنود ١٥١ و ١٥٣ و ١٥٨ من مشروع جدول الأعمال يوصي المكتب بإدراج البند ١٥٨ المعنون ''طلبات الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، المعنون ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى'' وقرر التوصية بالنظر في طلبات منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للمنظمات الحكومية الدولية في الجمعية العامة في إطار البند ١٥٨ من مشروع جدول الأعمال. ونتيجة لذلك، قرر مكتب الجمعية العامة عدم التوصية بإدراج البند ١٥١ في مشروع جدول الأعمال المعنون ''منح صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' والبند ١٥٣ من مشروع جدول الأعمال، المعنون ''منح المعهد التعاوني الحكومي الدولي مركز المراقب لدى الجمعية العامة''.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة توافق على توصية المكتب بإدراج البند ١٥٨ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٥٦، فيما يتعلق بالبند ١٥٢ من مشروع جدول الأعمال ''سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي''، يوصي المكتب بإدراج ذلك البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان واو ''تعزيز العدالة والقانون الدولي''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٥٨، فيما يتعلق بالبند ١٥٤ من مشروع جدول الأعمال ''السنة الدولية للمصالحة، ٢٠٠٩''، يوصي المكتب بإدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق بالفقرة ٥٩، قرر المكتب ألا يوصي بإدراج البند ١٥٥ من مشروع جدول الأعمال.

وفي الفقرة ٦٠، فيما يتعلق بالبند ١٥٦ من مشروع جدول الأعمال ''تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي''، يوصي المكتب بإدراج البند ١٥٦ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٦١، فيما يتعلق بالبند ١٥٧ من مشروع جدول الأعمال ''تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام'' يوصي المكتب بإدراجه تحت العنوان طاء ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٦٣، فيما يتعلق بالبند المعنون ''متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بشأن التنظيم الإداري والرقابة الداخلية''، يوصي المكتب بإدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن جدول الأعمال الذي يوصي المكتب في الفقرة ٦٤ من تقريره بأن تعتمده الجمعية العامة، مع مراعاة القرارات المتخذة للتو بشأن مشروع جدول الأعمال. ومع مراعاة أن جدول الأعمال منظم الآن تحت تسعة عناوين، سننظر في إدراج البنود تحت كل عنوان بكامله. وأود أن أذكر الأعضاء بأننا، في الوقت الحالي، لا نناقش مضمون أي بند.

البنود من ١ إلى ٣ قد تم تناولها.

ننتقل إلى البنود من ٤ إلى ٨. هل لي أن أعتبر أن تلك البنود مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن إدراج البنود الواردة تحت العنوان ألف ''صون السلم والأمن الدوليين''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان ألف مدرجة في جدول الأعمال، مع أخذ القرار المعتمد بشأن البند ٤٢ من مشروع جدول الأعمال بعين الاعتبار؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ننتقل الآن إلى العنوان باء ''تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بعد ذلك نتناول العنوان جيم ''تنمية أفريقيا''.

هل لي أن أعتبر أن البند الوارد تحت ذلك العنوان مدرج في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نأتي الآن إلى العنوان دال ''تعزيز حقوق الإنسان''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان دال مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): العنوان هاء معنون ''التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بعد ذلك، نتناول العنوان واو ''تعزيز العدالة والقانون الدولي''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان واو مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن العنوان زاي ''نزع السلاح''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): العنوان حاء نصه كما يلي: ''مكافحة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهر''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):وأخيرا، نتناول العنوان طاء المعنون ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''.

هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان طاء مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفرع الخامس من تقرير المكتب، بشأن توزيع البنود.

لقد أحاط المكتب علما بالمعلومات الواردة في الفقرات ٦٥ إلى ٦٨. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما أيضا بالمعلومات الواردة في الفقرة ٦٧ المتعلقة بمنح صفة المراقب؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن التوصيات الواردة في الفقرات ٦٤ إلى ٧٠. وسنتناول كل توصية على حدة.

وقبل المضي قدما، اسمحوا لي أن أذكِّر الأعضاء بأن أرقام البنود المذكورة هنا تشير إلى جدول الأعمال الوارد في الفقرة ٦٤ من التقرير المعروض علينا، أي الوثيقة S/61/250.

نتناول الفقرات ٦٩ (أ) إلى (ي) المتعلقة بعدد البنود التي ستناقش في الجلسات العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بكل المعلومات التي يرغب مكتب الجمعية العامة في أن تحيط الجمعية العام علما بها وفي أن تعتمد جميع توصيات مكتب الجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن البند الذي اعتُمد في وقت سابق، ''الصراعات التي طال أمدها في منطقة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي''. واقترح المقدمون للبند أن يُنظر فيه مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفقرة ٧٠ المتعلقة بالبند ٨٩، ”نزع السلاح العام والكامل“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بعد ذلك نتناول الفقرة ٧١ المتعلقة بالبند ٣٢، ”استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفقرة ٧٣ المتعلقة بالبند ٦٠، ”النهوض بالمرأة“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفقرات ٧٤ (أ) إلى (ج) المتعلقة بالبنود ١١٧ و ١٢٧ و ١٥٠ للجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصيات؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفقرتين ٧٥ (أ) و (ب) بشأن البندين ٧٩ و ١٥٢ للجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هاتين التوصيتين؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن الفقرة ٧٦ المتعلقة بالبند ٦٧، ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. قرر مكتب الجمعية العامة إرجاء اعتماد التوصية بشأن إحالة هذا البند.

نتناول الآن الفقرة ٧٧ من تقرير مكتب الجمعية العامة.

أدعو الآن الأعضاء إلى تناول قائمة البنود التي أوصى مكتب الجمعية العامة بالنظر فيها مباشرة في جلسة عامة تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المدرجة في الفقرة ٧٧؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن قائمة البنود التي أوصى مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى اللجنة الأولى تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى اللجنة الأولى؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن قائمة البنود التي يوصي مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن قائمة البنود التي أوصى مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى اللجنة الثانية تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر،

آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتناول الآن قائمة البنود التي يوصي مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى اللجنة الثالثة تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى اللجنة الثالثة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): فيما يلي نتناول قائمة البنود التي يوصي مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى اللجنة الخامسة تحت جميع العناوين ذات الصلة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات المتخذة قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أخيرا، نتناول قائمة البنود التي يوصي مكتب الجمعية العامة بإحالتها إلى اللجنة السادسة. هل لي أن أعتبر، آخذة في الحسبان المقررات التي اتخذت قبل هنيهة، أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة. أرغب في شكر جميع أعضاء الجمعية العامة على تعاونهم.

ستتلقى كل لجنة رئيسية قائمة ببنود جدول الأعمال المحالة إليها حتى تبدأ بعملها وفقا للمادة ٩٩ من النظام الداخلي.

مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الجمعية العامة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة الكرسي الرسولي، بصفته دولة مراقبة، في دورات وأعمال الجمعية العامة.

وفقا للقرار ٣١٤/٥٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/58/871، سيشارك الكرسي الرسولي، بصفته دولة مراقبة، في أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل الإدلاء بأي بيان.

مشاركة فلسطين في أعمال الجمعية العامة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أيضا أن أسترعي انتباه الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة فلسطين، بصفتها مراقبة، في دورات وأعمال الجمعية العامة.

وفقا لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/1002، ستشارك فلسطين، بصفتها مراقبا، في أعمال دورة الجمعية العامة الحادية والستين بدون حاجة مرة أخرى إلى تقديم شرح قبل أي بيان تدلي به.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.